

مصرف شمال إفريقيا الدولي

شارع خير الدين باشا تونس

ينشر مصرف شمال إفريقيا الدولي قوائمه المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011. هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات منصف بوسنوقة زموري و محمد علي العواني الشريف.

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2011
(بالدولار الأمريكي)

2010/12/31	2011/12/31	ايضاح	الأصول
2 834 981,55	2 578 438,13	1	الخزينة و أموال لدى البنك المركزي
192 547 577,33	333 343 746,03	2	أرصدة و ودائع لدى المصارف
197 480 309,83	105 184 658,31	3	تسهيلات للزبائن
11 160 215,15	752 193,85	4	محفظة السندات التجارية
700 639,16	679 081,19	5	محفظة الاستثمار
4 195 393,98	3 934 993,36	6	أصول ثابتة
3 011 500,39	7 002 992,80	7	أصول أخرى
411 930 617,39	453 476 103,67		مجموع الأصول
			الخصوم
0,00	0,00		البنك المركزي
122 311 784,56	266 192 136,69	8	ودائع المؤسسات المصرفية و المالية
243 132 526,17	179 327 465,95	9	ودائع الحرفاء
2 186 687,99	1 947 038,07	10	خصوم أخرى
367 630 998,72	447 466 640,71		مجموع الخصوم
30 000 000,00	30 000 000,00		رأس المال
17 799 493,45	17 559 195,22		احتياطات
0,00	0,00		مخصص لمجابهة المخاطر المصرفية العامة
15 047,75	15 047,75		أرباح مرحلة

-3 514 922,53	-3 514 922,53	-38 049 857,48	نتيجة السنة الفارطة قبل التخصيص النتيجة الصافية
44 299 618,67	6 009 462,96	11	
411 930 617,39	453 476 103,67		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

جدول التعهّدات خارج الموازنة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2011
(بالدولار الأمريكي)

2010/12/31	2011/12/31		
801 499 380,77	481 158 316,24	إيضاح	الخصوم المحتملة
310 234 416,67	261 963 794,68	12	ضمانات و كفالات مقدمة
305 370 498,31	194 368 980,92		إعتمادات تصدير
185 894 465,79	24 825 540,64		إعتمادات توريد
13 448 213,25	16 926 691,40		التعهدات المقدمة
13 448 213,25	16 926 691,40		تعهدات التمويل المقدمة
82 490 516,33	82 391 041,39		التعهدات المقبوضة
56 679 661,85	51 341 899,95		ضمانات مقبوضة من المؤسسات المالية
25 810 854,48	31 049 141,44		ضمانات مقبوضة من الحرفاء

قائمة النتائج
من غرة جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2011
(بالدولار الأمريكي)

2010/12/31	2011/12/31		
29 795 972,58	24 085 840,37	ايضاح	إيرادات الاستغلال
15 259 828,34	17 612 455,21	13	فوائد دائنة و مداخيل مماثلة
10 048 063,10	3 811 779,78	14	عمولات دائنة
4 488 081,14	2 661 605,38	15	أرباح الصرف والأدوات المالية
2 669 298,84	1 595 381,61		مصاريف الاستغلال
2 423 318,56	1 290 336,02	16	فوائد مدينة و أعباء مماثلة
245 980,28	305 045,59		عمولات مدينة
27 126 673,74	22 490 458,76		الناتج الصافي
23 899 351,50	54 945 903,07	17	مخصصات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الميزانية والخصوم
4 247 781,00	3 874 462,78	18	أجور و رواتب
1 924 238,29	1 362 870,69	19	الأعباء العامة
478 817,00	381 609,01		إستهلاكات الأصول الثابتة
-3 423 514,05	-38 074 386,79		
-82 040,63	33 189,60	20	نتيجة الأنشطة العادية
9 367,85	8 660,29	21	الضريبة على الشركات
-3 514 922,53	-38 049 857,48		النتيجة الصافية

جدول التدفقات النقدية
من غرة جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2011
(بالدولار الأمريكي)

2010/12/31	2011/12/31	
31 051 977,54	22 361 016,51	إيرادات الاستغلال المقبوضة
-3 578 714,51	-1 633 209,02	أعباء الاستغلال المدفوعة
-1 238 536,83	-3 685 040,21	قروض وتسبقات / استخلاص قروض وتسبقات ممنوحة لمؤسسات مالية
-19 057 908,31	38 243 768,21	قروض وتسبقات / استخلاص قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء
32 102 181,06	-63 762 634,77	ودائع / سحبوات الحرفاء
10 151 136,28	10 326 909,46	سندات تجارية
-5 993 187,75	-5 802 385,89	مبالغ مدفوعة للموظفين ودائنون مختلفون
251 548,40	-3 624 699,29	تدفقات نقدية أخرى
-38 424,97	-8 660,29	الضريبة على الشركات
43 650 070,91	-7 584 935,29	
-111 362,09	-121 208,39	اقتناء / تقويت في أصول ثابتة
-700 639,16	0,00	أنشطة الاستثمار
-812 001,25	0,00	
0,00	0,00	
-273 991,06	1 938 282,48	انعكاسات تغير سعر الصرف على السيولة و ما يعادل السيولة
42 838 069,66	-7 706 143,68	التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
14 556 398,85	57 120 477,45	السيولة أو ما يعادل السيولة في بداية السنة المحاسبية
57 120 477,45	51 352 616,25	

الإيضاحات حول القوائم المالية

I - تقديم المصرف :

مصرف شمال إفريقيا الدولي هي شركة خفية الإسم يبلغ رأس مالها 30 مليون دولار أمريكي تأسست في 01 نوفمبر 1984 طبقا لبنود الإتفاقية الدولية بين الجمهورية التونسية والدولة الليبية بتاريخ 01 ديسمبر 1983 . ينشط مصرف شمال إفريقيا الدولي كوحدة مصرفية غير مقيمة في إطار القوانين المنظمة لهذا القطاع وخاصة القانون عدد 108 لسنة 1985 والمؤرخ في 06 ديسمبر 1985 و القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 والمتعلق بإصدار "مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين"

ينقسم رأس مال المصرف إلى 30 000 سهم، قيمة السهم الواحد 100 دولار أمريكي، موزع كالآتي:

المساهمون	نسبة (%)
الدولة التونسية	23.749
الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	26.247
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	0.001
الديوان الوطني للتجارة	0.001
الشركة التونسية للملاحة	0.001
الديوان الوطني للزيت	0.001
المصرف الليبي الخارجي	50.000
المجموع	100.000

II - مراجع إعداد القوائم المالية وتقديمها :

يتم إعداد القوائم المالية لمصرف شمال إفريقيا الدولي وتقديمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تونس خاصة المنصوص عليها في :

- المعيار العام للمحاسبة رقم 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبية للمؤسسات البنكية (عدد 21 إلى عدد 25) وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوص عليها في منشوره عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقح بالمناشير: عدد4 لسنة 1999 ، عدد 12 لسنة 2001 ، عدد2 لسنة 2012 و عدد 9 لسنة 2012.

III - القواعد المحاسبية المعمول بها :

أهم القواعد المحاسبية لإعداد هذه القوائم المالية تشمل المحاور التالية:

1 - احتساب القروض وعائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها، ثم تحوّل إلى الموازنة عند سحب الأموال بقيمتها الإسمية الموضوعة على ذمة المدين غير أنه يقع طرح مبلغ الفوائد المقبوضة مسبقا وغير المستحقة في تاريخ إقفال القوائم المالية من قيمة القروض والتسبقات البارزة في الأصول. يقع الإقرار بالمداخيل المرتبطة بالقروض ضمن نتائج المصرف بطريقة تمكّن من ربطها بسنة استحقاقها إلا إذا كان تحصيلها الفعلي غير متأكد بصفة معقولة.

بلغ رصيد هذا البند 179 327 465,95 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 مقابل 243 132 526,17 دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 ، وهو كالاتي :

2010/12/31	2011/12/31	
115 270 920,09	110 131 351,86	ودائع تحت الطلب
91 436 209,54	6 436 034,26	ودائع لأجل
36 376 359,62	62 753 468,37	أموال ومبالغ أخرى للحر فاء
49 036,92	6 611,46	فوائد مستوجبة وغير مدفوعة على الودائع لأجل
243 132 526,17	179 327 465,95	المجموع

بلغ رصيد هذا البند 1 947 038,07 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 مقابل 2 186 687,99 دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 ، وهو كالاتي :

2010/12/31	2011/12/31	
475 523,19	466 980,53	أعباء للدفع
179 446,06	54 892,67	عمولات مقبوضة مسبقا على ضمانات وإتمادات
41 426,39	24 715,68	أقساط التأمين
190 799,07	156 296,73	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
85 749,58	64 163,76	أداءات (خصم من المنبع)
791,80	885,84	صندوق النهوض بالسكن
1 041 753,29	1 179 102,86	دائنون آخرون
53 169,44	0,00	حساب التسوية
118 029,17	0,00	حسابات الربط ما بين الوحدات المحاسبية بالمقر الرئيسي
2 186 687,99	1 947 038,07	المجموع

في 31 ديسمبر 2011 يبلغ رأس مال البنك 30 مليون دولار أمريكي مقسمة على 30 000 سهم بقيمة اسمية 100 دولار وقد بلغ مجموع الأموال الذاتية للمصرف قبل توزيع الأرباح 6 009 462,96 دولار أمريكي في نهاية سنة 2011 مقابل 44 299 618,67 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2010 .

2010/12/31	2011/12/31	
30 000 000,00	30 000 000,00	رأس المال
17 799 493,45	17 559 195,22	إحتياطات
1 724 657,43	1 724 657,43	إحتياطات قانونية
15 100 000,00	15 100 000,00	إحتياطي عام
974 836,02	734 537,79	أموال مخصصة للصندوق الاجتماعي
0,00	0,00	مخصص لمجابهة المخاطر المصرفية العامة
15 047,75	15 047,75	الأرباح المرحلة
	-3 514 922,53	نتيجة السنة الفارطة قبل التخصيص
-3 514 922,53	-38 049 857,48	النتيجة الصافية
<u>44 299 618,67</u>	<u>6 009 462,96</u>	<u>المجموع</u>

2 – جدول التعهدات خارج الموازنة :

بلغ رصيد هذا البند 261 963 794,68 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 مقابل 310 234 416,67 دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 ، وهو كالاتي :

2010/12/31	2011/12/31	
8 524 636,62	7 099 728,80	ضمانات مقدمة لفائدة المؤسسات البنكية
301 709 780,05	254 864 065,88	ضمانات مقدمة لفائدة الحرفاء
<u>310 234 416,67</u>	<u>261 963 794,68</u>	<u>المجموع</u>

*** 16**

بلغ رصيد هذا البند 1 290 336,02 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 مقابل 2 423 318,56 دولار أمريكي في نهاية سنة 2010، وهو كالآتي :

2010/12/31	2011/12/31	
425 056,76	752 433,31	فوائد مدفوعة للمصارف
1 998 261,80	537 902,71	فوائد مدفوعة للحرفاء
2 423 318,56	1 290 336,02	المجموع

*** 17**

بلغ رصيد هذا البند 54 945 903,07 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 مقابل 23 899 351,50 دولار أمريكي في نهاية سنة 2010، وهو كالآتي :

2010/12/31	2011/12/31	
24 465 418,00	54 918 629,99	مخصصات على القروض
253 813,75	36 230,89	مخصصات على مصاريف تقاضي
19 078,59	83 888,79	مخصصات على حساباتنا لدى المصارف
-1 167 410,00	-20 628,19	إسترجاعات على مخصصات
-4 299 496,50	-72 218,41	إسترجاعات على مخصصات القروض المشطوبة
19 271 403,84	54 945 903,07	
4 169 952,56	0,00	خسائر على ديون مغطاة بمخصصات
33 655,89	0,00	خسائر على ديون غير مغطاة بمخصصات
424 339,21	0,00	خسائر على حسابات خارج الميزانية غير مغطاة بمخصصات
23 899 351,50	54 945 903,07	المجموع

*** 18**

بلغ رصيد هذا البند 3 874 462,78 دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 مقابل 4 247 781,00 دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 .

VI- الالتزامات و التعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

1- الإلتزامات و التعهدات لفائدة المسيرين مفصلة كالآتي:

- يشمل أجر الرئيس المدير العام إضافة إلى المرتب على إمتيازات عينية متمثلة في إسناد مسكن و سيارة خدمة مع التكفل بجميع مصاريفها وكذلك على إمتيازات ما بعد الخدمة و إمتيازات أخرى.
- يشمل أجر المدير العام المساعد إضافة إلى المرتب على إمتيازات عينية متمثلة في إسناد سيارة خدمة مع التكفل بجميع مصاريفها و إمتيازات أخرى.
- تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وللأعضاء الإداريين باللجنة الدائمة للرقابة الداخلية و اللجنة التنفيذية للقرض منح يتم المصادقة عليها من الجلسة العامة الملتزمة للمصادقة على القوائم المالية السنوية.
- 2- إلتزامات و تعهدات البنك لفائدة المسيرين كما إندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011، مفصلة كالآتي: (بالدولار الأمريكي):

المتصرف الوقتي		أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد**		الرئيس المدير العام*	
خصوم في 31 ديسمبر 2011	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2011	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2011	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2011	أعباء السنة
5 188	52 548	97 702	21 056	73 017	223 172		
						227 700	27 600
5 188	52 548	97 702	21 056	-	73 017	227 700	250 772

على اثر تعيين المتصرف الوقتي من طرف البنك المركزي التونسي بتاريخ 10 جوان 2011 :

* تم إعفاء الرئيس المدير العام من مهامه مع مواصلة التمتع بالامتيازات و الأجور إلى موفى سنة 2011.

** تم إعفاء المدير العام المساعد من مهامه مع مواصلة التمتع بأجرة المدير العام المساعد الى غاية 10 سبتمبر 2011، بمقتضى الفصل الثالث من المنشور عدد 4 لسنة 1992 الصادر عن الوزارة الأولى في 29 جانفي 1992، و بعد ذلك التاريخ يتمتع بأجرة مدير مركزي من دون الممارسة الفعلية للعمل بالمصرف.

V – وقائع لاحقة لتاريخ الختم :

خلال سنة 2011 ، شهدت الدولة الليبية نقصا حادا في مادة البنزين نتيجة النزاع المسلح الدائر آنذاك على ترابها. تولت شركة الشرارة الذهبية للخدمات النفطية الليبية تكليف شركة لبنانية بتزويدها بكمية من هذه المادة . ومن أجل تمكين هذه الأخيرة من تسديد ثمن البضاعة ، قام مصرف شمال إفريقيا الدولي بتاريخ 27 أفريل 2011 بتحويل مبلغ 20 250 000 دولار لفائدتها عن طريق خصم من حساب المصرف الليبي الخارجي لديه الذي بدوره تولى فتح اعتماد مستندي يوم 16 ماي 2011 لتغطية العملية .

وأمام تطور الأحداث في ليبيا وعدم وصول البنزين إلى التراب الليبي، توجه المصرف الليبي الخارجي في أواخر شهر فيفري 2012 بطلب إلى مصرف شمال إفريقيا الدولي قصد استعادة المبلغ المخصص اعتبارا منه أن عملية الخصم تمت دون ترخيص منه وأنها أنجزت قبل تاريخ إصدار الاعتماد المستندي ودون التقيد بالشروط المنصوص عليها بهذا الاعتماد .

وأمام رفض مصرف شمال إفريقيا الدولي الاستجابة لهذا الطلب على أساس أن عملية خصم حساب المصرف الليبي الخارجي تم بناء على تعليمات على الأرجح شفوية من بعض مسؤوليه آنذاك وأن عملية الإصدار للاعتماد المستندي بتاريخ 2011/05/16 تعتبر تسوية لعملية الخصم ، تولى المصرف الليبي الخارجي السحب على المكشوف من حساب مصرف شمال إفريقيا الدولي لديه للمبلغ المطلوب .

علما و أنه تبين وجود البنزين على التراب اليوناني وأنه قد تم بيعه بالمزاد العلني و أن ثمنه الذي قدر ب 6.7 مليون دولار لا يزال بين أيدي مؤتمن عدلي وأن المبلغ المسحوب يبقى محل نزاع بين الطرفين. هذا وفي وضعية الحال لا يمكننا التقدير بشكل معقول مبلغ الخسارة الذي يمكن أن ينتج عن هذا النزاع .

أما في خصوص قائم خطابات الضمان الصادرة عن المصرف لفائدة أصحاب الصفقات المتصلة بالأشغال وغيرها من الخدمات بالسوق الليبية، فيذكر أنه قد بلغ ما يعادل حوالي 202 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2011 ، وتجدر الإشارة إلى أن مآل هذا الصنف من التعهدات يظل رهن تطور الأحداث بليبيا والإمكانات المتاحة لإعادة تنشيط المشاريع والخيارات التي سوف تحددها السلطات الليبية في هذا الخصوص فيما يتعلق بالصفقات في القطاع العمومي.

**تقرير مراقبي الحسابات
حول السنة المالية 2011**



مصرف شمال افريقيا الدولي
North Africa International Bank

تقارير مراقبي الحسابات

للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011



MAZARS

نهج غار الملح - عمارة مزار
صناعات البحيرة 1053 تونس
هاتف: +216 71 96 33 80
فاكس: +216 71 96 43 80



نهج إشكل حدائق البحيرة
صناعات البحيرة 1053 تونس
هاتف: +216.71.19.43.44
فاكس: +216.71.19.43.20



نهج غار الملح - صدارة مزار
ضفاف البحيرة 1053 تونس
هاتف: +216 71 96 33 80
فاكس: +216 71 96 43 80



نهج إشكل حدائق البحيرة
ضفاف البحيرة 1053 تونس
هاتف: +216.71.19.43.44
فاكس: +216.71.19.43.20

التقرير العام حول القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011

حضرات السادة مساهمي مصرف شمال إفريقيا الدولي

تنفيذا للمهمة التي أسندت إلينا من طرف جيلتكم العامة العادية المنعقدة بتاريخ 30 جوان 2009، يشرفنا مذكم بتقريرنا حول تدقيق القوائم المالية لمصرف شمال إفريقيا الدولي المختومة في 31 ديسمبر 2011 كما هي مرفقة لهذا التقرير و التي تبرز مجموع موازنة بـ **453 476 104 دولار أمريكي** و خسائر بـ **< 38 049 857 دولار أمريكي** ، و حول القحوصات و المعلومات الخصوصية المنصوص عليها بالقانون.

لقد قمنا بفحص القوائم المالية المرفقة لمصرف شمال إفريقيا الدولي و التي تتضمن الموازنة في 31 ديسمبر 2011، وكذلك جدول التعهدات خارج الموازنة، وقائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية، و الإيضاحات التي تحتوي على ملخص لأهم المبادئ المحاسبية و على بيانات تفصيلية أخرى.

مسؤولية الإدارة العامة في إعداد و عرض القوائم المالية

إن الإدارة العامة (المتمثلة في المتصرف الوقتي) مسؤولة عن الإعداد و العرض العادل لهذه القوائم المالية وفقا للقانون المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات بالبلاد التونسية. تتضمن هذه المسؤولية التصميم و التطبيق و الحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد و العرض العادل لقوائم مالية خالية من أي خطأ جوهري سواء كان بسبب الغش أو الخطأ وكذلك اختيار التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف الراهنة.

مسؤولية مدقق الحسابات

قد تم ضبط القوائم المالية من طرف المتصرف الوقتي للمصرف و تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية بناء على عملية التدقيق.

لقد أجرينا تدقيقتنا وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية. تقتضي هذه المعايير إلزامنا بالمتطلبات الأخلاقية و القيام بتخطيط و تنفيذ عملية التدقيق بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أي خطأ جوهري.

تتضمن عملية التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ و الإفصاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد هذه الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر إحتواء القوائم المالية على أخطاء جوهريّة، سواء كانت نتيجة الغش أو الخطأ. وعند تقييم تلك المخاطر فإن مدقق الحسابات يأخذ في الإعتبار الرقابة الداخلية سارية المفعول بالمصرف و المتعلقة بالإعداد و العرض العادل للقوائم المالية و ذلك بهدف تصميم إجراءات خاصة بالتدقيق تكون ملائمة للظروف المتوفرة و ليس بغرض إبداء الرأي حول مدى فاعليتها.

تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المعتمدة و مدى معقولية التقديرات المحاسبية الموضوعية من قبل الإدارة و كذلك تقييمها للعرض الإجمالي للقوائم المالية و الحالة الإستثنائية التي مر بها المصرف بداية من 2011.

نعتمد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية و ملائمة لتوفير أساس معقول لإبداء الرأي بتحفظ.

تبرير الرأي بتحفظ

1 - كما هو مبين بالإيضاح رقم 7 بلغت حسابات الإرتقَاب وما بين الوحدات المدينة في موفى 2011 ما يعادل 1 914 200 دولار أمريكي. تحتوي هذه الحسابات في الأساس على الحسابات التي لا يمكن إدراجها بصفة متأكدة ضمن حساب معين أو تلك التي تستجوب معلومات إضافية . كما تحتوي هذه الحسابات على مبالغ عالقة منذ 2010 ولم يتم تبريرها ولا تسويتها طبقا للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل هذا ونعلمكم أن مجلس إدارة المصرف حث على ضرورة تسوية هذه الحسابات وفقا لمحضر جلسته عدد 148 المنعقدة بتاريخ 15 /04/ 2011 .

الرأي بتحفظ

في رأينا فيما عدا التأثيرات المحتملة في ما ورد في فقرة "تبرير الرأي بتحفظ" ، إن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة من كافة النواحي الجوهرية على الوضعية المالية لمصرف شمال إفريقيا الدولي و كذلك نتائج عملياته والتدفقات النقدية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011 وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

فقرة ملاحظة

نود لفت انتباهكم إلى النقاط التالية :

أ- نقاط ذات صبغة عامة

1- لم تنلّم الجلسة العامة العادية لمصرف شمال إفريقيا الدولي للمصادقة على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2010 والإتفاقيات المعقنة المنصوص عليها بالفصل 200 و ما بعده من مجلة الشركات التجارية.

2- يبين الإيضاح عدد III 2-4 "المدخرات الجماعية" للقوائم المالية أنه قد تمّ تعديل قواعد المدخرات الواردة في المنشورة عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 من خلال منشور عدد 04-2011 المؤرخ في 12 أبريل 2011 المتعلق بالإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية التي تضررت من تداعيات الأحداث الأخيرة لمواصلة نشاطها، والمنشور عدد 02-2012 المؤرخ في 11 جانفي 2012 المتّم بالمشورة إلى مؤسسات القرض عدد 08-2012 المؤرخة في 02 مارس 2012 في ما يتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية.

وتطبيقا للأحكام الجديدة ، تمّ الإبقاء على تعهدات الشركات التي تمتعت بإجراءات المساندة، ضمن الأصول الجارية أو التي تستوجب متابعة خاصة. و بالتوازي ، تمّ تكوين مدخرات جماعية بالخصم من أرباح السنة لتغطية المخاطر المحتملة في كل من هذه الأصول كما تمّ تأجيل الفوائد الغير خالصة والمتعلقة بهذه الأصول. وقد نتج عن تطبيق المنشور عدد 02 لسنة 2012، الترفيع في المدخرات لتغطية المخاطر المتعلقة بالحرفاء بقيمة 3 763 620 دولار أمريكي. بعنوان المدخرات المسماة "جماعية" وبالتالي التخفيض في النتيجة المحاسبية بما يعادل ذلك.

3- طبقا لأحكام الفصل 123 من مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين، الصادرة بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009، قام المتصرف الوقي بتقديم تقرير في الأعمال التي أنجزها و في تطور الحالة المالية للمصرف إلى البنك المركزي التونسي .

ب- نقاط من شأنها التأثير على فرضية إستمرارية المصرف

1- أظهرت الخسائر المسجلة خلال سنة 2011 أن الأموال الذاتية للمصرف أصبحت دون نصف رأس المال، وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال المتمثلة في نسبة الأموال الذاتية و الإلتزامات المنصوص عليها

بالمشور عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 و الفصل 113 من مجلة إساءة الخدمات المالية لغير المقيمين، الصادرة بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 أصبح دون 8% ليبلغ 2.04%.

من جهة أخرى عملا بالفصل 388 من مجلة الشركات التجارية فإنه يجب على مجلس الإدارة خلال الأربع أشهر المالية لتاريخ المصادقة على هذه القوائم المالية أن يدعو الجلسة العامة الخارفة للعادة للإنعقاد لتقرير ما إذا كان يتعين حل الشركة. إذا لم تقرر الجلسة العامة الخارفة للعادة الإنحلال و في أجل العام من تاريخ معاينة الخسائر وجب عليها القيام بزيادة في رأس المال المذكور بمبلغ يضاهي على الأقل نفس قيمة هذه الخسائر.

2- كما هو مبين تفصيلا بالإيضاح رقم V للقوائم المالية، بادر المصرف الليبي الخارجي بمراسلة مصرف شمال إفريقيا الدولي قصد مطالبته بأن يعيد إليه مبلغا قدره 20 250 000 دولار أمريكي كان هذا الأخير قد تولى خصمه من حسابه لديه في أبريل 2011 و تحويله على حساب بفرنسا لشركة لبنانية غير مقيمة متواجدة بالبلاد التونسية عهدت إليها شركة الشرارة الذهبية للخدمات النفطية الليبية بتزويدها بـ 13.500 طن من البنزين الخالي من الرصاص خلال فترة عرفت فيها ليبيا نقصا حادا في هذه المادة بسبب النزاع المسلح الدائر آنذاك على ترابها و ما تبعه من عقوبات أممية على النظام و الذوات التابعة له.

هذا وقد ارتكز المصرف الليبي الخارجي في مطالبته بإسترداد هذا المبلغ بالأساس على أن عملية خصم حسابه لدى مصرف شمال إفريقيا الدولي قد تمت دون ترخيص منه و أنها قد أنجزت قبل تاريخ إصدار إستناد مستندي تولى فتحه لدى مصرف شمال إفريقيا الدولي في ماي 2011 و دون التقيد بشرط توفر الأصل من الوثائق التي ينص عليها هذا الإستناد.

بادر المصرف الليبي الخارجي بالسحب على المكشوف من حساب مصرف شمال إفريقيا الدولي لديه للمبلغ المطلوب الذي لا يزال إلى حد الآن بين يديه رغم مطالبة هذا الأخير بإعادته إليه و متابعتها لتطورات الملف مع المسؤولين بالمصرف الليبي الخارجي. هذا و لا يزال النزاع مستمرا و لا يمكن في الوقت الحالي تحديد النتائج النهائية لهذا الأمر.

عملا بأحكام الفصل 270 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم أننا قد قمنا بتاريخ 16 أوت 2012 بمراسلة السيد وكيل الجمهورية في هذا الغرض.

3- بحكم الظروف الراهنة بليبيا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير و كما جاء بالإيضاح رقم V للقوائم المالية، فإنه توجد شكوك حول تفعيل خطابات الضمان الصادرة عن المصرف لبعض الحرفاء لتغطية المشاريع و الصفقات العمومية المنجزة مع الدولة الليبية. ومن جهة أخرى فإنه نظرا للاوضاع الاستثنائية في ليبيا يصعب علينا البت في منال تطور بعض تعهدات الحرفاء خلال سنة 2012.

هذه النقاط ليس لها أي تأثير على الرأي المبدئي أعلاه ولكن حسب رأينا يمكن أن تشكل خطرا على السير العادي للمصرف وبالتالي المس من فرضية الإستمرارية في مستقبل منظور.

الفحوصات والمعلومات الخصوصية :

كما قمنا طبقا للمعايير المهنية بالفحوصات التي ينص عليها القانون.

طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا أيضا بفحص المصادقية و المطابقة مع القوائم المالية للمعلومات المحاسبية المقدمة بتقرير المتصرف الوقتي حول نشاط المصرف. إن المعلومات المضمنة في هذا التقرير لا تستوجب منا أي ملاحظة خاصة.

عملا بأحكام الفصل 3 (جديد) من القانون عدد 117- 94 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمنقح بالقانون عدد 96 - 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، قمنا بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتناولنا في هذا الشأن تقييم الإجراءات والتراتيب الإدارية والمالية والمحاسبية والقانونية والمعلوماتية الجاري بها العمل واعدنا في الموضوع تقريرين يحتويان على عديد النقائص و الإخلالات الجوهرية التي من شأنها التأثير سلبا على نظام الرقابة الداخلية ويمثل التقريران المذكوران جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

من جهة أخرى و عملا بأحكام الفصل 19 للأمر عدد 2728 - 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات اللازمة وتبين لنا أن المصرف لم يطبق جميع الأحكام المتعلقة بمسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك طبقا للأمر المشار إليه أعلاه و قرار وزير المالية المؤرخ في 28 أوت 2006 المتعلق بمسك و إدارة حسابات الأوراق المالية إضافة إلى كراس الشروط المتعلق به.

تونس في 19 نوفمبر 2012

مراقبي الحسابات

محمد علي العواني الشريف

أ.س.س مازار


منصف بوسنوفة زموري

ك.ب.م.ج


التقرير الخاص لمراقبي الحسابات السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011

حضرات السادة مساهمي مصرف شمال إفريقيا الدولي

بصفقتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 29 من القانون عدد 65-2001 المتعلق بمؤسسات القرض
والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، الفصل 200 و ما بعده من مجلة
الشركات التجارية، نقدم إليكم تقريرنا حول الإتفاقيات المقننة.

تتخصص مسؤوليتنا في التأكد من مدى إحترام الإجراءات القانونية للترخيص و المصادقة على هذه الإتفاقيات و
تجسيما الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة و معمقة في إمكانية وجود مثل
هذه الإتفاقيات أو العمليات و لكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا و التي نتحصل عليها عن طريق
إجراءات التدقيق، عن الخصائص و الصيغ الأساسية لهذه الإتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها. و يرجع إليكم
تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الإتفاقيات و القيام بهذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ. الإتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية (دون إعتبار أجرة المسيرين)

لم يحظنا المتصرف الوقتي علما بأية إتفاقيات أو عمليات تم إبرامها خلال السنة المختومة في 31 ديسمبر
2011.

ب. العمليات المنجزة و المتعلقة بإتفاقيات مبرمة سابقا (دون إعتبار أجرة المسيرين)

لم يحظنا المتصرف الوقتي علما بأية إتفاقيات أو عمليات تم إبرامها خلال السنة السابقة.

ج. الإلتزامات و التعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

1- الإلتزامات و التعهدات لفائدة المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة عدد 5 من مجلة
الشركات التجارية مفصلة كالآتي:

- يشمل أجرة الرئيس المدير العام إضافة إلى المرتب على إمتيازات عينية متمثلة في إسناد مسكن و سيارة خدمة
مع التكاليف بجميع مصاريفها وكذلك على إمتيازات ما بعد الخدمة و إمتيازات أخرى.

- يشمل أجرة المدير العام المساعد إضافة إلى المرتب على إمتيازات عينية متمثلة في إسناد سيارة خدمة مع
التكاليف بجميع مصاريفها و إمتيازات أخرى.

- يتمتع المتصرف الوقتي طبقا للفصل الثالث من مقرر البنك المركزي التونسي بتاريخ 10 جوان 2011 للقيام
بتسيير المصرف و إدارته و تمثيله بنفس إمتيازات المدير العام المساعد السابق للمصرف مع العلم انه قد تم

تعيين المتصرف الوقتي طبقاً لأحكام المطة الأولى من النقطة الثانية من الفقرة الثانية من الفصل 121 من مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين، الصادرة بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 .

- تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وللأعضاء الإداريين باللجنة الدائمة للرقابة الداخلية و اللجنة التنفيذية للقرض منح يتم المصادقة عليها من الجلسة العامة الملتزمة للمصادقة على القوائم المالية السنوية. وقد انعقد خلال 2011 اجتماعين لمجلس الإدارة (محضرالجلسة عدد 148 المنعقد في 15 أفريل 2011 و محضرالجلسة عدد 149 المنعقد في 24 ماي 2011) مع الاشارة الى ان محضرالجلسة عدد 149 غير ممضي من طرف اعضاء مجلس الإدارة و غير مسجل بالقباضة المالية.

2- إلتزامات و تعهدات البنك لفائدة المسيرين كما إندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011، مفصلة كالآتي: (بالدولار الأمريكي):

المتصرف الوقتي	الرئيس المدير العام *	المدير العام المساعد **	أعضاء مجلس الإدارة
أعباء السنة خصوم في 31 ديسمبر 2011			
امتيازات قصيرة المدى	5 188	0 223 172	0 73 017
إمتيازات ما بعد الخدمة	-	227 700	27 600
إمتيازات أخرى بعدة المدى	-	-	-
منحة نهاية عقد العمل	-	-	-
التفيع على أساس الحصص	-	-	-
المجموع	5 188	227 700	250 772
	52 548	0	73 017
	21 056	97 702	

على اثر تعيين المتصرف الوقتي من طرف البنك المركزي التونسي بتاريخ 10 جوان 2011 :

* تم إعفاء الرئيس المدير العام من مهامه مع مواصلة التمتع بالامتيازات و الأجور إلى موفى سنة 2011.

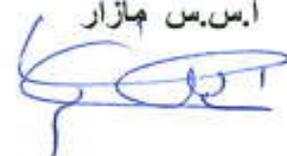
** تم إعفاء المدير العام المساعد من مهامه مع مواصلة التمتع بأجرة المدير العام المساعد الى غاية 10 سبتمبر 2011، بمقتضى الفصل الثالث من المنشور عدد 4 لسنة 1992 الصادر عن الوزارة الأولى في 29 جانفي 1992، و بعد ذلك التاريخ يتمتع بأجرة مدير مركزي من دون الممارسة الفعلية للعمل بالمصرف.

من ناحية أخرى و ما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أية اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة ، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 29 من القانون عدد 65-2001 المتعلق بمؤسسات القرض و الذي تم تنقحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 19 نوفمبر 2012

مراقبي الحسابات

محمد علي العواني الشريف
أ.س.س مازار



منصف بوسنوفة زموري
ك.ب.م.ج



